

Distr.: General
29 December 2003
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في البيان الصادر عن رئيسه في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25) الذي طلب فيه المجلس إلى مواصلة إطلاعه بانتظام على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (مكتب دعم بناء السلام) وعلى الحالة في هذا البلد.
- ٢ - ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وهو يعرض التطورات الهامة التي جرت بالبلد في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مجال حقوق الإنسان، وكذلك الأنشطة التي قام بها المكتب منذ إصدار تقريره الأخير في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/661). وهو يشدد بصفة خاصة على الحوار الوطني، الذي جرى في الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وعلى التعجيل بتنفيذ التوصيات المعتمدة.

ثانيا - الحالة السياسية

- ٣ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض بثلاثة أحداث رئيسية، هي: أنشطة المجلس الوطني الانتقالي وإجراء الحوار الوطني وقيام الجنرال فرانسوا بوزيزي مؤخرا بتعيين السيد سليستان لوروا جومبالي، الموظف المتقاعد السابق الذي كان يعمل بمصرف التنمية التابع لدول وسط أفريقيا وللمصرف الشعبي المشترك بين المغرب وأفريقيا الوسطى، بمنصب رئيس الوزراء، محل البروفسور أبيل جومبا الذي عين نائبا لرئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.



٤ - ولقد قام المجلس الوطني الانتقالي، والذي يتضمن هيئة استشارية ومُكلف بمساعدة رئيس الدولة والحكومة في مجال الشؤون التشريعية بعقد دورته العادية الأولى في الفترة من ٢١ تموز/يوليه إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. واعتمد، بهذه المناسبة، مشروع قانون يمنح الحصانة للمستشارين الوطنيين، فضلا عن ثلاث توصيات بشأن احترام الحكومة للتعهدات التي التزمت بها في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إزاء الاتحاد الأوروبي، والعودة إلى الحوار الوطني ومساءلة الحكومة.

٥ - وقد اعتمد المجلس الوطني الانتقالي، أثناء دورته الاستثنائية المنعقدة في الفترة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مشروع قانونين، بشأن قمع أعمال التخريب والإتلاف والنهب فضلا عن حيازة الأسلحة النارية غير المشروعة واستخدامها. ونظر أعضاء المجلس الوطني الانتقالي كذلك في برنامج الحكومة بشأن السياسة العامة بدون إقراره، إذ رؤوا أنه لا يمثل للواقع وأنه برنامج طموح وباهظ التكلفة، ولا يراعي التوصيات التي تدعو إلى الحوار الوطني.

٦ - وتمكن المجلس الوطني الانتقالي، أثناء الدورة العادية الثانية، المعقودة في الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، من اعتماد العديد من مشاريع القوانين الأخرى ولا سيما تلك المتعلقة بالميزانية.

٧ - وبناء على مبادرة من الحكومة، فقد تم تنظيم الحوار الوطني، الذي تم تأجيله على أثر انقلاب ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، في الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وكان الهدف الرئيسي منه هو تحليل الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتقصي السبل اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية. وشارك في الحوار الوطني ٣٥٠ وفدا، أتوا من داخل البلد وخارجه وتم توزيعهم على خمس لجان كبيرة جرت بها مناقشات مستفيضة.

٨ - ولقد اختتم الجنرال فرانسوا بوزيزي، رئيس الدولة، الأعمال رسميا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وذلك بحضور العديد من الشخصيات الأجنبية ومن بينهم الرئيس الغابوني الحاج عمر بونغو - أوديمبا، وهو عرّاب الحوار الوطني، ورئيس الدولة الكونغولي دوي ساسو نغويسو، والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتم اعتماد توصيات هامة بالإضافة إلى إعلان رسمي. وتتعلق التوصيات ذات الطابع السياسي بعملية الانتخابات، وبالذات باعتماد دستور جديد وتنقيح المدونة الانتخابية والتعداد السكاني ووضع لائحة انتخابية جديدة.

٩ - وفي هذا الصدد، وبناء على طلب من حكومة أفريقيا الوسطى، أرسل وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ومنسق الأنشطة الانتخابية، إلى بانغي، بعثة لتقييم الاحتياجات. وقد أقامت هذه البعثة في عاصمة أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وستقدم إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، تقريراً داخلياً يضم توصيات بشأن المساعدة المادية و/أو الفنية التي يمكن أن تقدمها منظومة الأمم المتحدة في مجال التحضير للانتخابات العامة وإجرائها.

١٠ - وفي مجال النهوض بالمرأة، أوصى الحوار بقوة بالتطبيق الفعلي لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولتعيين ٣٥ في المائة من النساء في مناصب صنع القرارات والعناية، على المستوى السيكلوجي، بالنساء من ضحايا الأزمات السياسية والعسكرية التي حدثت في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣.

١١ - ويعيد الإعلان الرسمي المعتمد في نهاية الحوار الوطني التأكيد على وحدانية الدولة وتلاحمها، وهو يعتبر الكراهية القبلية والانقسام جريمة ضد الوطن. لذلك فقد تم التعهد بالتزام تام من أجل تشجيع قيم الوحدة الوطنية والديمقراطية الفعلية وحرية الصحافة والرأي والعدل والحكم الرشيد.

١٢ - ولقد أعربت الوفود في الحوار الوطني عن تصميمها الراسخ للعمل من أجل وحدة الوطن والمصالحة الوطنية. وقدمت شخصيات مختلفة رسائل عديدة للعفو والمصالحة، مؤكدة بذلك على بداية عملية المصالحة الفعلية. ومع ذلك فقد لاحظت أنه قد تم فور انتهاء الحوار الوطني اعتقال المدير العام السابق للوحدة الخاصة المكلفة بأمن الرئيس باتاسي، والمتهم بجرائم مختلفة منها جرائم قتل والمساس بأمن الدولة.

ثالثاً - الأحوال الأمنية والعسكرية

١٣ - وجرى منذ تقرير الأخير المقدم إلى المجلس، تعزيز هيئات الأمن بالعاصمة، وذلك نظراً للإشاعات القائلة بغارات يشنها المرتزقة على بانغي. وتقوم قوات الدفاع والأمن بصورة متواترة بتنفيذ عمليات تهدف إلى إحلال الأمن، غير أن هذه القوات ترتكب أثناء هذه العمليات أعمالاً لا يجيزها القانون. وقد جرت الإشارة إلى حالات ابتزاز واغتصاب واغتيال وسطو مسلح. وارتكبت عناصر قوات الأمن، ولا سيما "الحررون"، عمليات ابتزاز أحياناً، مما يبعث على القلق الشديد.

١٤ - وتشير مسألة اكتشاف أسلحة وذخيرة، في وسط مركز بانغي التجاري، إلى عدم استتباب الحالة الأمنية التي تدهورت مؤخراً تدهوراً خطيراً في عاصمة أفريقيا الوسطى. وهي

لا تزال متفاقمة داخل البلد من جراء ظاهرة "قطاع الطرق" ولا سيما على محاور الطرق الرئيسية. ونظرا لعدم تمكن قوات الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا من الانتشار خارج العاصمة، فهي تقوم بتسيير دوريات على الطرق الرئيسية لتموين البلد. غير أن هذه المبادرات لم تردع العصابات المسلحة التي تظهر فوراً بعد مرور القوات دون الإقليمية.

١٥ - وبشدة أوصى الحوار الوطني والشركاء الخارجيون الذين أعربوا عن استعدادهم لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى أثناء الفترة الانتقالية، بلزوم إحلال الأمن في البلد، وذلك قبل تنظيم الانتخابات العامة. ولذا ينبغي تعزيز القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا بتزويدها بالمعدات والأفراد لكي يتسنى لها التدخل في المناطق الداخلية والمشاركة في نفس الوقت في إحلال الأمن في بانغي، وذلك بالإضافة إلى نشر قوات الدفاع والأمن.

١٦ - ويجري الآن تنفيذ عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وتقدم فرنسا حالياً المساعدة من أجل تأهيل ثلاث كتائب وتجهيزها. ويساهم الجزء العسكري التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في برنامج التأهيل. ولقد تابع، في جملة أمور، أنشطته فيما يتعلق بتقديم المشورة الفنية وبمتابعة البرامج وجمع المعلومات وتقييم الأحوال الأمنية ونزع السلاح.

١٧ - وفي إطار اللجنة الفنية المعنية بنزع السلاح، شارك الجزء العسكري، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، مشاركة جادة، في احتفال رسمي هام لحرق الأسلحة والذخيرة والمتفجرات وغيرها من المواد العسكرية المستردة. وقد سُجل، في بانغي، عودة حوالي ٤٠٠ لاجئ عسكري سابق في جمهورية الكونغو الديمقراطية غداة المحاولة الانقلابية التي وقعت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١. وتم حتى الآن إعادة إدماج أكثر من ٩٠ في المائة من المحاربين القدماء في القوات المسلحة الوطنية.

١٨ - وتابع قسم الشرطة الوطنية بالمكتب، أيضاً، أنشطته، ولا سيما فيما يتعلق بمتابعة الحالة الأمنية وبتعزيز قدرات الشرطة والدرك الوطنيين. ونظمت في هذا السياق، لصالح ١٢٠ شرطياً و ١٩٠ شرطي درك، دورات في مجال الآداب وأخلاقيات المهنة والحفاظة على الأمن والقيادة والشرطة القضائية وحركة المرور.

رابعا - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٩ - لا تزال الحالة الاقتصادية حرجة حيث كان النمو المنتظر لهذه السنة سلبياً. وترجع هذه الحالة إلى المصاعب المالية الشديدة التي تواجهها الدولة، ويعود ذلك أساساً إلى عدم

استئناف برنامج التعاون بين الحكومة ومؤسسات بريتون وودز. ولذا لم يتلق البلد أي مساعدة مالية من هذه المؤسسات منذ عدة أشهر. ولقد عُقد اجتماع تشاوري بباريس، في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بين ممثلي حكومة أفريقيا الوسطى والمسؤولين بهذه المؤسسات، وذلك من أجل بحث السبل والوسائل الكفيلة للقيام على وجه السرعة باستئناف هذا التعاون الحيوي بالنسبة لاقتصاد أفريقيا الوسطى.

٢٠ - وشرعت الحكومة كذلك في مشاورات مع الاتحاد الأوروبي، من أجل استئناف التعاون مع هذه المؤسسة. وقدمت إلى المفوضية الأوروبية وثيقة بشأن الاستراتيجيات والتوجيه تتضمن عددا معينا من التعهدات.

٢١ - وفي إطار هذه التعهدات نظمت الحكومة، في تموز/يوليه الهيئات العامة للمناجم، نظمت في أيلول/سبتمبر الهيئات العامة المعنية بالمياه والأحراج والصيد وصيد الأسماك وترمي هذه الهيئات إلى مساعدة الحكومة على مكافحة الغش والتهرب والاستغلال العشوائي لموارد البلد الطبيعية، من أجل القضاء على هذه الآفات قضاء تاما.

٢٢ - وتم كذلك في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تقديم تقرير مرحلي إلى المفوضية الأوروبية، يوضح الجهود التي تقوم بها السلطات من أجل الامتثال للتعهدات التي تم الالتزام بها، من أجل النظر فيه.

٢٣ - وعلى أثر دراسة هذا التقرير، أقر الاتحاد الأوروبي بأن بعض التعهدات تشير إلى مبادرات مشجعة وأشار مع ذلك إلى قلقه بشأن عدد معين من حالات القصور التي قرر بناء عليها وقف تعاونه جزئيا مع دولة أفريقيا الوسطى. ويشمل ذلك أيضا مشاريع إصلاح الطرق ودعم الاقتصاد الكلي. وهو يوافق مع ذلك على متابعة هذا التعاون، على أساس تدريجي، ولا سيما في المجالات الاجتماعية (الصحة وتقديم الدعم المباشر إلى السكان) فضلا عن تقديم المساعدة في المجال الانتخابي وتنفيذ الحكم الرشيد ودعم التمويل العام.

٢٤ - ويسعدني الإشارة إلى هذه المبادرة السارة وأناشد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تنفذ قرارها الرامي إلى زيادة تكثيف جهودها من أجل تنفيذ جميع التعهدات الأخرى، بغية الاستئناف السريع لمحمل أشكال التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

٢٥ - ولقد طلب الحوار الوطني بشدة من السلطات الحكومية تحسين إدارة المؤسسات المالية، من أجل زيادة العائدات. ويسرني في هذا الصدد الإشارة إلى التعاون الذي أبدته السلطات اليابانية التي قدمت لحكومة أفريقيا الوسطى، في إطار العلاقات الثنائية قدرا كبيرا من أجهزة تكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل التشغيل الآلي في مجال المعلومات والإدارة الحديثة للمؤسسات المالية.

٢٦ - أما بالنسبة للمالية العامة فلا تزال الأحوال تبعث على القلق. ولا يزال مستوى عائدات الميزانية ضعيفا للغاية، ويقل المبلغ الإجمالي لعام ٢٠٠٣ بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا بالمقارنة مع السنة السابقة. وفي هذا الصدد، لا تزال المتأخرات إزاء الجهات الدائنة المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف آخذة في التراكم، ووصل مجموع المتأخرات الآن إلى مستوى مرتفع جدا (١٥٠,٦ مليار فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣).

٢٧ - وتعد الحالة المالية للمؤسسات العامة عسيرة للغاية أيضا، ويتعلق ذلك على وجه الخصوص بمؤسسة الطاقة لجمهورية أفريقيا الوسطى (شركة الكهرباء) وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية لجمهورية أفريقيا الوسطى (شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية). ويبدو كذلك أن تصفية شركة القطن (سوكوكا) أصبحت وشيكة جراء الدمار الذي لحق بأجهزتها أثناء الأحداث السياسية والعسكرية، ولا سيما تلك التي وقعت في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٨ - ومن الناحية الاجتماعية، قامت السلطات الجديدة، التي جمّدت متأخرات المرتبات التي تعزى إلى الحكومات السابقة، بتسديد مرتبات الموظفين وموظفي الدولة الآخرين في موعدها أحيانا، وذلك بفضل كرم الشركاء، مثل فرنسا وجمهورية الصين الشعبية، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، مما ساعد في استئناف السنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، الذي تأخر نوعا ما.

٢٩ - ولقد اتسم تسديد هذه المدفوعات بالصعوبة وبعوض التأخر أثناء الفصل الرابع من السنة. وأوصى المشاركون في الحوار الوطني الحكومة بأن تبحث مع الشركاء السبل والوسائل الكفيلة بتسديد المنح والمعاشات والمرتبات بانتظام في مواعيدها.

خاميسا - حالة حقوق الإنسان يحدث التحسن المتطوّر في حالة حقوق الإنسان أثناء الفصل قيد الاستعراض. بل تدهورت الحالة. ولقد تم تسجيل انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما حالات اغتصاب وسرقة واختطاف وتعذيب وكذلك المساس بالحقوق في الحياة.

٣١ - ومع ذلك فقد تم تسجيل أعمال إيجابية مثل تسارع عملية إعادة إدماج لاجئين سابقين من الجنود والمدنيين والإلغاء التام في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لحالة منع التجول الساري منذ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، وتعزيز عملية إعادة تنشيط اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وقيام الحكومة، في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بتزويد شهادات الميلاد ٩٧

طفلا من أطفال أقزام “البيغمي”، مما يمنحهم صفة مواطن بجمهورية أفريقيا الوسطى ويؤكد حقوقهم المدنية، وتمثيل الأقليات الإثنية في المجلس الوطني الانتقالي وفي الحوار الوطني.

٣٢ - وتابع قسم حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أنشطته المتعلقة بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها فضلا عن برنامجه المتعلق بالتوعية. ولقد كرّس الطبعة الخامسة من نشرته الشهرية الخاصة بحقوق الإنسان لحقوق أقليات أقزام “البيغمي” وللمجموعات المستضعفة وكرّس عددا خاصا لذكرى سيرجيو فييرا دي ميلو، المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان.

٣٣ - وتابع القسم أيضا أنشطته بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال احترام حقوق الإنسان وتشجيعها، وذلك بتنظيم حلقات دراسية، لا سيما في الأرياف، في مجال “حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية” وفي مجال “حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي”، من أجل زعماء القرى والأحياء السكنية والمجموعات والقادة الدينيين ورجال إنفاذ القانون. ومنح مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، جائزة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٢، للكنيسة الكاثوليكية في أفريقيا الوسطى.

٣٤ - وواصلت وحدة المعلومات دعمها لقسم حقوق الإنسان في ما يقوم به من أنشطة للنهوض بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ونشرها، وذلك بفضل شراكة قوية بين مكتب دعم بناء السلام ومحطات الإذاعة المحلية، وخاصة إذاعة نديكي لوكا. وواصلت الوحدة أيضا تعزيز حماية حرية الصحافة، بتقديم الدعم لمنظمات العاملين بالصحافة، فضلا عن تعزيز مستوى كفاءة الصحفيين. وشنت وحدة المعلومات، بشكل ثابت، حملة توعية وطنية بشأن ثقافة السلام والتسامح، من أجل إحداث تغيير تدريجي في العقلية والسلوك.

رابعاً - ملاحظات

٣٥ - تتطور الحالة العامة تطورا بطيئا في جمهورية أفريقيا الوسطى وهي أقل اضطرابا منها أثناء الفترة السابقة لعملية إجراء الحوار التي اتسمت فيها الأجواء في معظم الأحيان بالشكوك والإشاعات بعدم استقرار النظام، وهي إشاعات لا أساس لها.

٣٦ - غير أنني أشعر بقلق بالغ إزاء تكرار أعمال الاغتصاب والسلب والمس بالحق في الحياة التي ترتكب داخل البلد وفي بانغي. وما ذكر في تقرير السابغ إلى مجلس الأمن وأقر بالإجماع من جانب الوفود في الحوار الوطني، تظل السيطرة على الحالة الأمنية شرطا سابقا لا بد منه لتقوم الدولة بوظائفها بصورة عادية ولتتم عملية الانتقال كما ينبغي وتنظيم

المشاورات الانتخابية المقبلة. وإني، لتحقيق ذلك، أطلب إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تعمل على ألا تظل هذه الانتهاكات دون عقاب، وذلك بتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

٣٧ - وإني أوافق على الرأي الجماعي القائل بأن نزع السلاح الشامل والتام مشفوعا بالسداد المنتظم لمرتبات الموظفين وموظفي الدولة، وبإحلال الأمن فعليا على كامل الإقليم، كفيل وحده بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة. وإني لذلك أدعو شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى وأصدقاءها إلى بذل مزيد من الجهود المساعدة في تعزيز قوات الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، من أجل إحلال الأمن في الإقليم، وفي بانغي وداخل البلد. مقابل ذلك يتعين على الحكومة سن قانون أساسي جديد وتنقيح القانون الانتخابي وإجراء تعداد سكاني لأغراض الانتخابات، وفقا لتوصيات الحوار الوطني.

٣٨ - في ضوء ذلك، أرى أن مساعدة المجتمع الدولي للعملية الانتخابية يمكن أن تقدم في آن مع المساعدة الإنسانية استجابة للنداء الموحد الذي وجهته منظومة الأمم المتحدة. فإذا لم يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى ستدخل من جديد في حالة من عدم الاستقرار لا تعرف عواقبها لسكانها ولكامل المنطقة دون الإقليمية التي لا يزال السلام فيها محفوفا بالمخاطر.

٣٩ - وقد أعربت السلطات الحكومية ولجنة متابعة أعمال الحوار الوطني عن تقديرها لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ووكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى لما قدمته من دعم للحوار الوطني ولمشاركتها الفنية فيه. وعلى هذا الأساس، فقد أعربت عن أملها في الحصول على مساعدة من شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى وأصدقائها من أجل تنفيذ التوصيات المعتمدة. والهدف من ذلك أن يتاح لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن قطع صلته نهائيا بماضيه المؤلم هذا، وتكريس طاقته وموارده من الآن فصاعدا من أجل توطيد دولة القانون وأنشطة التنمية.

٤٠ - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لولايته، متابعة تطور الحالة في جميع أنحاء البلد، لا سيما على المستويين السياسي والأمني، وفي مجال حقوق الإنسان. وسيبذل ممثلي مساعيه الحميدة لتقديم مشورته إلى الأطراف، من أجل المحافظة على الوفاق الحالي الذي لا يزال هشاً إلى أن تستتب الشرعية الدستورية.

٤١ - ومن الأهمية بمكان، في هذه المرحلة الحاسمة من عملية الانتقال، أن يقدر المجتمع الدولي والشركاء الثنائيون، الذين لا يزال دعمهم أساسيا، تقديرا حقيقيا، حجم الاحتياجات الملحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وإصرار شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على إحلال النظام

الدستوري خلال عام ٢٠٠٣. وفي هذا الصدد، أُلتمس مرة أخرى سخاء البلدان الصديقة ومجتمع المانحين بأن توافق على دعم السلطات الجديدة فيما تبذله من جهود في قطاعات متعددة، لا سيما في إحلال الأمن في البلد، للعودة به سريعا إلى الشرعية الدستورية، بتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية.

٤٢ - أعرب أخيرا عن امتناني للمسؤولين والمنظمات في وسط أفريقيا، وخاصة الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا لما قاموا به من دور بناء في جمهورية أفريقيا الوسطى. أعرب أيضا عن تقديري لأسرة الأمم المتحدة الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى ولممثلي الجنرال لامين سيسيه، لتفانيهما وإسهامهما حتى تتحقق عملية الانتقال بصفاء وسلام.